عمرها الذي امتد الى نصف قرن في ايجاد اتصال فعال مع القطاع الزراعي، لا من حيث مساهمتها في الارشاد والبحث العلمي ولا من حيث تخريج اناس قادرين على امتهان الزراعة. وليس من قبيل الصدفه ان يكون عدد خريجي خضوري الذين امتهنوا الزراعة الفعلية بعد التخرج ضئيلاً ولا يكاد يذكر. وحتى اليوم، وبالرغم من حدوث تغيرات جذرية في سوق العمل للخريجين، فإن خضوري ما زالت تنتج خريجين «للتصدير»، بسبب عدم وجود عمل لهم في الداخل.

أما مدرسة العروب الزراعية فقد أسست سنة ١٩٦٢ لهدف مزدوج، وهو تخريج فنيين زراعيين مع تأهيلهم لاكمال دراستهم العليا ان رغبوا بذلك. وكما هو متوقع، فقد أسفر هذا الخلط في الاهداف عن فشل ذريع في تحقيق الهدفين معاً، واصبح خريجو العروب عالة على المجتمع بسبب انعدام التوجه المهني لديهم اثناء الدراسة.

وقد ازدادت اوضاع مدرستي خضوري والعروب سوءاً بعد الاحتلال، حتى وصلت في الوقت الحاضر الى وضع مزرٍ من جميع النواحي. ويعود ذلك اولا الى ان السلطة ليست معنية بتطوير الزراعة في الاراضي المحتلة، وثانيا الى الضائقة الاقتصادية التي تمر بها اسرائيل والتي انعكست على ميزانية الخدمات العامة في الحكم العسكري. ومن المؤسف ان تصل حالة هذين المعهدين الى ما هي عليه رغم انهما لا يزالان يتبعان رسميا لوزارة التربية والتعليم في عمان، والتي تستطيع رغم العقبات الحالية ان تساعدهما على تحسين اوضاعهما لكي يستجيبا للحاجات المتجددة للمجتمع الفلسطيني في الداخل.

اما بالنسبة للتعليم الزراعي الجامعي، فإنه يتم حتى الآن من خلال التحاق الطلبة بكليات الزراعة في الخارج، وخاصة في الدول العربية. والمشكلة الاساسية هنا هي ان نوعية التعليم الذي يتلقاه هؤلاء الخريجين، لا تؤهلهم للعمل في الزراعة خارج نطاق القطاعات الخدماتية. والمشكلة الثانية هي ان هؤلاء الخريجين لا يجدون مصدرا مناسبا للتمويل حتى فيما اذا رغبوا حقا في العمل الزراعي الحر.

يتضح من هذه الخلفية ان هنالك انفصاماً شبه تام بين التعليم الزراعي بأشكاله المختلفة وعملية التنمية الزراعية في المناطق المحتلة. ولقد حاولت جامعة النجاح تدارك هذا الوضع بالعمل على تأسيس كلية زراعية ذات طابع متميز يأخذ بعين الاعتبار الحاجات الملحة للقطاع الزراعي في الضفة

الغربية وقطاع غزة، ولكن السلطة رفضت الاستجابة لهذا الطلب. وهذا يفرض التفكير في بدائل اخرى لتوفير التعليم والتدريب الزراعي بمستوى مواز ومكمل للخدمات الاخرى التي تستهدف اعادة تطوير الزراعة في الاراضي المحتلة.

التعاون الزراعي: تقوم التعاونيات الزراعية بدور هام في اطار تحقيق اهداف عملية التنمية الزراعية في البلدان النامية. ولقد كان للحركة التعاونية تاريخ طويل في فلسطين يمتد الى حوالي نصف قرن.

ونظرا للاهمية الخاصة لدور الجمعيات التعاونية الزراعية في الظروف الراهنة، والناجمة عن فقدان او نقص الخدمات التي تقدمها الاجهزة المتخصصة، فإن هذا الموضوع سيبحث خلال ندوة خاصة تشتمل على ورقتين تتعلقان بالتعاونيات الزراعية.

التمويل الزراعي: تطورت مصادر الاقراض الزراعي في الاردن في الستينات، بحيث اصبحت ترتكز على مصادر متخصصة حسب نوع التمويل المطلوب. فقد تخصصت مؤسسة الاقراض الزراعي بأغراض التمويل المتوسط والطويل الأجل، وتخصص الاتحاد التعاوني والاجهزة التابعة له بعمليات الاقراض الموسمي للاعضاء في الجمعيات التعاونية. كذلك تطورت عمليات التسليف التي تقوم بها شركات المواد الزراعية ووسطاء التسويق على شكل تسهيلات في الدفع لزبائنهم، بحيث اصبحت تشكل المصدر الاساسي لتمويل بعض انماط الانتاج الزراعي، مثل تربية الدواجن وزراعة الخضار بالطرق المكثفة.

وبالطبع، فقد امتدت نشاطات اجهزة الاقراض المذكورة الى الضفة الغربية، حيث كانت تعمل من خلال شبكة الاحتلال الاسرائيلي اربعة فروع لمؤسسة الاقراض الزراعي وثلاثة فروع للاتحاد التعاوني الاردني المركزي. وتقدر قيمة القروض التي كانت قائمة لكلا هاتين المؤسستين في ١٩٦٧/٦/٥ بـ ١٢ مليون دينار. اما التسهيلات بالدفع من الشركات والوسطاء فتقدر بحوالي مليون دينار.

تعرضت اوضاع التمويل الزراعي لتغيرات جذرية في اعقاب الاحتلال الاسرائيلي. فقد قررت مؤسسة الاقراض الزراعي اغلاق فروعها في الضفة الغربية، ومنعت فروعها في الضفة الشرقية من